الإمارات العربية المتحدة: يجب ضمان أن يكون مؤتمر الأطراف شاملا ويُفرَج عن المحبوسين من المدافعين عن حقوق الإنسان

مع بدء مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة والعشرين في دبي في غضون شهر، تدعو 346 منظمة من منظمات المجتمع المدني السلطات الإماراتية والأمم المتحدة والدول الأطراف إلى ضمان أن يكون مؤتمر الأطراف شاملًا ويُفرَج عن المدافعين عن حقوق الإنسان المحبوسين في الإمارات العربية المتحدة. وتشدد الرسالة على ضرورة أن يُشرك المنظمون المواطنين العاديين، بما في ذلك المجتمعات المستبعدة، في صلب المؤتمر في ظل اجتماع أكثر من 70 ألف شخص في الفترة الممتدة ما بين 30 تشرين الثاني/نوفمبر و12 كانون الأول/ديسمبر 2023 لحضور الدورة 28 لمؤتمر الأطراف.

وقال بول بيليساريو من الحركة الدولية للشعوب الأصلية من أجل تقرير المصير والتحرير: «إن العدالة المناخية وحقوق الإنسان أمران مترابطان. ولا يمكن أن يكون كوب 28 شاملا وفعالا دون الاعتراف الكامل بحقوق كل المشاركين بمن فيهم أولئك الذين يدافعون عن تلك الحقوق في الإمارات».

ولاتزال الإمارات العربية المتحدة أحد أكثر البلدان تقييدا للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان ولا ينبغي أن تستخدم كوب 28 لإخفاء سجلها الحقوقي. وتواصل السلطات الإماراتية استخدام قوانين تقييدية بما في ذلك قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية لتجريم حرية التعبير والرأي واستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمواطنين الذين يعبّرون عن وجهات نظر مختلفة.

وفي الرسالة، يعرب الموقعون عن شواغلهم إزاء احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء في الإمارات، والذين لايزال الكثيرون منهم قيد الاحتجاز رغم انقضاء مدة محكوميتهم. ونجد أحمد منصور من بين المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين في الإمارات ويقضي حاليا عقوبته الحبسية المحددة في عشر سنوات. ويُحتجز منصور في ظروف تنتهك أبسط معايير حقوق الإنسان المعترف بها دوليا، بما في ذلك الحبس الانفرادي، منذ اعتقاله في آذار/مارس 2017.

ويوجد حاليا أكثر من 60 معتقل رأي قيد الاحتجاز مع أنهم أتموا محكوميتهم. ومعظمهم من مجموعة من السجناء معروفة باسم الإمارات-94 بحيث اعتُقلوا في عام 2012 على خلفية أنشطتهم وصدرت أحكام ضدهم بالسجن لمدد تتراوح ما بين سبع وخمس عشرة سنة بعد محاكمات بالغة الجور، ومن بينهم المحامي في مجال حقوق الإنسان محمد الركن والخبير القانوني هادف العويس.

وقال دافيد كود، رئيس قسم المناصرة والحملات في منظمة سيفيكوس: «لايزال هناك ما يكفي من الوقت للدول الأطراف والأمم المتحدة للعمل مع السلطات الإماراتية من أجل إطلاق سراح كل المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين في الإمارات.

وتتعارض استضافة حدثٍ مثل مؤتمر الأطراف في مكان يُحتجز فيه المدافعون السلميون عن حقوق الإنسان مع الغرض الأساسي من الحدث».

وتدعو الرسالة منظمي الدورة 28 من مؤتمر الأطراف إلى إرساء سابقة جديدة بضمان أن ترفع الدول المستضيفة للفعاليات الدولية القيود المفروضة على حقوق الإنسان وتطلق سراح كافة المدافعين عن حقوق الإنسان ومعتقلي الرأي وتضمن المشاركة الشاملة والمتساوية للجميع.